مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٨) العدد (٨) ٢٠٢٤
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (8) No. (8) 2024

سبل معالجة العلاقة بين الفساد والفقر في إطار التخطيط لإعادة إعمار سورية

الدكتور مضر شيحا*

(تاريخ الإيداع ١/١١/ ٢٠٢٣ – تاريخ النشر ١٥/١٠/ ٢٠٢٤)

□ ملخّص □

هدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين ظاهرتي الفساد والفقر في سورية قبل وخلال الحرب على سورية ضمن الفترة (٢٠٠٠-2021)م، وذلك من أجل إيجاد السبل الكفيلة بالحد من تلك الظاهرتين بأكبر قدر ممكن، في إطار مرحلة إعادة إعمار سورية لفترة ما بعد الحرب. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف واقع هاتين الظاهرتين وتحليل العلاقة بينهما، واستخدام نموذج (Granger) للسببية لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين، توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين كل من معدلات الفساد ومعدلات الفقر خلال فترة ما قبل الحرب نظراً لمجانية خدمات التعليم والصحة وضعف تلك العلاقة خلال فترة الحرب، لأن ظروف الحرب على سورية هي التي رفعت من معدلات الفقر بشكل أساسي وليس الفساد. وعلى الرغم من ذلك فإن تخفيض ظاهرتي الفقر والفساد يعتبر مطلباً أساسياً للدول المنكوبة مثل سورية، و تعتبر الحكومة الالكترونية أحد أهم وسائل معالجة هاتين الظاهرتين، إلا أن تطبيقها يتطلب تعاون مع شركات ومنظمات دولية، وتطبيق تقنيات التكنولوجيا الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفقر، إعادة إعمار سورية.

* دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٨) العدد (٨) ٢٠٢٤
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (8) No. (8) 2024

Ways of Addressing the Relationship Between Corruption and Poverty within the Framework of Planning for the Reconstruction of Syria.

Dr.Modar Sheeha*

(Received 1/11/2023.Accepted 15/10/2024)

□ABSTRACT □

The aim of this research is to study the relationship between corruption and poverty in Syria before and during the war on Syria within the period of the war (2000-2021)C. And that is to find ways to effectively reduce both phenomena as much as possible, within the framework of the reconstruction phase of Syria after the war. The descriptive-analytical approach was relied on, to describe the reality of both phenomena and analyze the relationship between them, and using the Granger causality model to determine the direction of causality between the two variables. This study concluded that there is no relationship between corruption rates and poverty rates during the pre-war period due to the free services of education and health, and the weak correlation during the war period, as war conditions on Syria are what primarily increased poverty rates rather than corruption. Nevertheless, reducing both poverty and corruption phenomena is considered an essential demand for countries in crisis like Syria, and e-government is regarded as one of the most important tools to address these phenomena. However, its implementation requires cooperation with international companies and organizations, and application the modern technological techniques.

Keywords: Corruption, Poverty, Reconstruction of Syria.

* PhD in Economics and Planning- Department of Economics and Planning - Faculty of Economics - Tishreen University - Lattakia - Syria

مقدمة:

يعتبر الفساد(بنوعيه المالي والإداري) من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلدان النامية والناشئة والمتقدمة على حدٍ سواء، إلا أن شدته تزداد نسبياً في البلدان النامية بالمقارنة مع البلدان الناشئة والمتقدمة، تبعاً لدرجة تطور وتكامل مؤسسات كل بلد، فكلما ازدادت درجة تطور وتكامل مؤسسات البلد، كلما ارتفعت كفاءة عمل أجهزته الرقابية، مما يرفع من شفافية مؤسساته– أي الشفافية في العمليات المالية والإدارية لتلك المؤسسات– مما يخفض من معدلات الفساد المالي والإداري في تلك المؤسسات، باعتبار أن الشفافية والفساد مفهومان متناقضان، فكلما ارتفعت نسب شفافية مؤسسات البلد، كلما انخفضت نسب فساد مؤسساته.(Musleh,٢٠١٣)

يرتبط الفساد مع الفقر بعلاقة متبادلة(أي هناك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين الفقر والفساد)، إذ تسهم كل من هاتين الظاهرتين في تكوين الأخرى، فالفساد يرفع من معدلات الفقر من خلال تخفيضه لعدالة توزيع الدخل والثروة بين الأفراد، بل وحتى للدخول الممكن تحقيقها للأفراد، من خلال عدة قنوات، أهمها الفساد الجاري في الأجهزة المالية للدولة، إذ يقلل ذلك الفساد من حجم الاستثمارات الناشئة، والتي لا تتوافر في معظمها القدرات التمويلية الكافية لتحمل تكاليف الفساد، نظراً لكون الفساد يشكل تكلفة مالية إضافية يجب على المستثمر تحملها للحصول على الرخص والموافقات اللازمة لبدء مشروعه، مما يؤدي إلى إفقار نسب كبيرة من الأفراد، كان من الممكن أن تؤمن لهم تلك الاستثمارات فرص عمل ترفع من دخولهم ومستوى معيشتهم. (Abd Allateef,2016)

بالنسبة للاستثمارات القائمة، فيؤدي الفساد إلى رفع تكلفة منتجاتها النهائية بشكل أكبر من المتوقع، وذلك لكونه يشكل عبئاً مالياً إضافياً يضاف إلى الضرائب غير المباشرة التي يتحملها المستثمر، كمبالغ الفساد التي يدفعها المستثمر للحصول على رخص استيراد مدخلاته من الخارج، إذ تعتبر عبئاً مالياً إضافياً يضاف إلى الضرائب الجمركية على مستورداته، والتي – في نهاية المطاف– يُحمِّل المستثمر جزءاً منها على تكلفة منتجاته النهائية التي تطرح في السوق، مما يؤدي إلى رفع الأسعار بشكل أعلى من المتوقع، وبالتالي يضعف من مستوى معيشة الأفراد، ولاسيما بالنسبة للسلع الأساسية والتي لا يمكن للفرد الاستغناء عنها مثل الأغذية والأدوية، إذ يؤدي رفع أسعارها إلى الإضرار بمستوى معيشة المواطنين إلى أبعد حد، وبالتالي رفع معدلات فقرهم.(Al-Fatli,2009)

كما يؤدي الفساد في الأجهزة الضريبية الجبائية للدولة إلى تخفيض حجم الضرائب المباشرة (كالضرائب على الأرباح)، من خلال المبالغ التي يدفعها المستثمر للموظف الفاسد بغية تخفيضه لقيم الضرائب التي يتوجب عليه دفعها، مما يؤدي في النهاية إلى تخفيض حجم الحصيلة الضريبية، والذي بدوره يخفض من حجم الإنفاق العام، والذي كان يمكن أن يوجه لبناء شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والمدارس والمستشفيات وغيرها من المرافق التي تحسن من مستوى معيشة الأفراد، والتي يؤدي انخفاض معدلات تأسيسها إلى تخفيض مستوى معيشة الأفراد، وبالتالي زيادة معدلات فقرهم. (Tabrah ,٢٠13)

يؤدي الفقر أيضاً إلى رفع معدلات الفساد بنوعيه (المالي والإداري)، فالموظف الفقير الذي لا يكفيه دخله لسد حاجاته وحاجات أسرته الأساسية، يتحول إلى موظف فاسد يتقاضى الرشاوى في محاولة منه لرفع دخله، كما أن الموظف الفقير والفاسد يسهم في ظهور الفساد الإداري، من خلال الإخلال بمعياري الكفاءة وتكافؤ الفرص في أدائه لمهامه، إذ تتم المفاضلة بين الأفراد على أساس الواسطة والمحاباة والرشاوى، مما يخل بمعيار الكفاءة ويخفض من تكافؤ الفرص بين الأفراد، ويؤدي لتبوء أفراد ضعيفي الكفاءة للمناصب، مما يضعف من الأداء المؤسسي للدولة،

وبالتالي يرفع من نسب الفساد الإداري. ولذلك يحاول هذا البحث تحليل العلاقة بين الفساد والفقر للخروج بتوصيات تفيد بالحد من هاتين الظاهرتين في إطار رؤية اقتصادية تستهدف إعادة الإعمار. (Al-٢٠١٧ Fetlawi,)

مشكلة البحث:

يحاول هذا البحث الإجابة عن التساؤلين الأساسيين الآتيين:

١- ما مدى قوة الارتباط بين الفساد والفقر في سورية ضمن الفترة المدروسة؟

٢- ما هي سبل معالجة ظاهرتي الفساد والفقر؟

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تحظى دراسة العلاقة بين الفساد والفقر في سورية بأهمية كبيرة من الناحيتين النظرية والعملية، نظراً للتأثير السلبي الذي تشكله هاتين الظاهرتين على المجتمع والاقتصاد.

فمن الناحية النظرية: تساهم دراسة العلاقة بين الفساد والفقر في سورية في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول هذه العلاقة، كما تساعد في توجيه بحوث أكاديمية لفهم العوامل الدافعة والداعمة لظاهرتي الفساد والفقر، مما يقدم فهم أوضح لهاتين الظاهرتين والعلاقة القائمة بينهما، ويساهم في تقديم توجيهات وإرشادات عامة لمكافحة الفساد والفقر.

ومن الناحية العملية: تكمن الأهمية العملية لدراسة العلاقة بين الفساد والفقر في سورية في وضع استراتيجيات فعالة لمكافحة هاتين الظاهرتين، مما يساعد في تحديد الإجراءات اللازمة لتعزيز النزاهة والشفافية وتحقيق التنمية المستدامة في سورية، وتوجيه الاستثمارات ودعم البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتحسين الأوضاع الاقتصادية للسكان في سورية، بما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف البحث:

١-دراسة واقع كل من ظاهرتي الفقر والفساد في سورية خلال فترة الحرب على سورية المدروسة(٢٠١١-2015)م.

٢-تحليل العلاقة بين الفساد والفقر في سورية، من خلال تحديد مدى شدة تلك العلاقة، وإيجاد السبل الكفيلة بمعالجة هاتين الظاهرتين.

منهجية البحث :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف واقع ظاهرتي الفساد والفقر وتحليل العلاقة بينهما، بالإضافة إلى اعتماد الأساليب الإحصائية المناسبة. من خلال تطبيق نموذج (شعاع الانحدار الذاتي)(VAR)، وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين الفقر والفساد من خلال اختبار سببية (جرانجر) (Granger Causality).

فرضيات البحث:

يحاول هذا البحث اختبار الفرضيتين الآتيتين:

-يوجد علاقة طردية بين الفساد ومعدلات الفقر السائدة في سورية خلال فترة الحرب على سورية المدروسة (٢٠١١-2015)م.

- يمكن تبني الحكومة الالكترونية كوسيلة لمعالجة ظاهرتي الفساد والفقر في سورية.

الدراسات السابقة:

١- دراسة طبرة عام ٢٠١٤ م بعنوان:

دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق- الكلفة الاجتماعية للفساد.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر جرائم الفساد المالي والإداري في رفع نسب الفقر في العراق، بالإضافة إلى محاولة وضع بعض المقترحات العلاجية لعلاج مظاهر الفساد والحد من مظاهر الفقر في العراق، وذلك خلال الفترة الزمنية(٢٠٠٨-٢٠١٤)م، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف واقع هاتين الظاهرتين وتحليل علاقتهما في العراق خلال الفترة المدروسة. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الفساد يتسبب في تعميق ظاهرة الفقر في العراق من خلال أربع قنوات، وهي: زيادة الأسعار، تدني مستوى الخدمات، سوء توزيع الثروات، وعرقلة المشاريع المخصصة للحد من الفقر.

٢- دراسة Unver&Koyunce عام ٢٠١٦م بعنوان:

أثر الفقر على الفساد.

اختبرت هذه الدراسة أثر الفقر على الفساد، عن طريق تحليل بيانات سنوية ل ١٥٤ بلداً، من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٣م، بالإضافة إلى الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الضابطة الأخرى كالاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري، والتضخم، ومستوى الديمقراطية، وذلك بالاعتماد على نموذج التأثير الزمني الثابت(FEM)، ونموذج التأثير الزمني العشوائي(REM)، وتوصلت إلى أن لكل من معدلات الفقر والتضخم تأثير إحصائي معنوي إيجابي على الفساد، بينما كان لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري، ومستويات الديمقراطية، آثار إحصائية معنوية سلبية على الفساد.

٣- دراسة Yunan& Andini عام ٢٠١٨ م بعنوان:

الفساد، الفقر، النمو الاقتصادي(دراسات سببية بين الدول الآسيوية).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين كل من الفساد والفقر والنمو الاقتصادي، وذلك لأربع دول آسيوية وهي(إندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، الفلبين) خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٥)م، وذلك بالاعتماد على (اختبار سببية جرانجر) و(نموذج الخطأ العشوائي)(حيث يهدف نموذج الخطأ العشوائي إلى تقليل الاختلاف بين القيم المقاسة والقيم الحقيقية الفعلية، وذلك لتحسين جودة وثقة النتائج والتحليلات الإحصائية الناتجة عن استخدام النموذج الإحصائي المقدر). توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها، عدم وجود علاقة سببية ذات معنوية إحصائية بين الفقر والفساد وفي كلا اتجاهي هذه العلاقة لجميع الدول الآسيوية الأربعة المدروسة، باستثناء دولة الفلبين إذ ظهرت علاقة سببية ذات معنوية إحصائية من الفساد باتجاه الفقر، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فقد كان مؤشرا الفقر والفساد مقلقان بالنسبة لجميع الدول الآسيوية الأربعة المدروسة.

٤-دراسة مسعودي عام ٢٠٢٠ م بعنوان:

دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في الجزائر(دراسة تحليلية وقياسية للفترة ١٩٩٦-٢٠١٨).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الفعال للفساد في تعميق مظاهر الفقر في الجزائر، وذلك خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٨)م، وذلك بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ ECM، وتوصلت إلى وجود تأثير عكسي لمؤشر ضبط الفساد على دليل الفقر البشري في الأجلين الطويل والقصير معاً، إذ أن كل زيادة في مؤشر ضبط ومراقبة الفساد بمقدار(١%) يقابلها انخفاض في دليل الفقر البشري بمقدار ١.٥٧% في الأجل الطويل، و ٥.٨٣٤% في الأجل القصير، أي كلما ازداد ضبط الدولة للفساد كلما انخفض دليل الفقر البشري.

٥-دراسة معوشي عام ٢٠٢١ م بعنوان:

دراسة أثر الفساد الإداري على انتشار الفقر في الدول النامية للعام ٢٠١٩م.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تفشي الفساد الإداري وانتشار الفقر في مجموعة مختارة من الدول النامية، شملت (٧٠) دولة نامية، وذلك خلال العام ٢٠١٩م، بالاعتماد على نموذج الانحدار للبيانات المقطعية، وتوصلت إلى وجود أثر طردي للفساد الإداري على الفقر(أي أن زيادة الفساد الإداري تؤدي إلى رفع معدلات الفقر)(أي أن زيادة الفساد الإداري تزيد من عدم قدرة الأفراد على الوصول إلى الموارد الاقتصادية نظراً لأن الفساد الإداري يعيد توزيع الموارد الاقتصادية بين الأفراد بشكل غير عادل، وبالتالي يزيد هذا الفساد الإداري من حدة الفقر وفقاً لهذه الدراسة).

٦- دراسة Rizki& Solihati عام ٢٠٢٢ م بعنوان:

أثر الفساد، التضخم، والبطالة تجاه الفقر في إندونيسيا.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الارتباط بين مستوى مؤشر إدراك الفساد، معدل التضخم، ومعدل البطالة بين معدل الفقر في إندونيسيا خلال الفترة الزمنية (١٩٩٨-٢٠١٧)م، بالاعتماد على أسلوب الانحدار المتعدد، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر معنوي طردي لكل من الفساد والتضخم على الفقر(أي أن زيادة الفساد والتضخم تؤديان إلى رفع معدلات الفقر، وذلك لأن التضخم يرفع من الأسعار وبالتالي يضعف قدرة الأفراد على الحصول على السلع والخدمات وبالتالي يزيد من حدة فقرهم، كما أن الفساد الإداري يعيد توزيع الموارد الاقتصادية بين الأفراد بشكل غير عادل، وبالتالي يضعف من قدرة الأفراد على الحصول على تلك الموارد وبالتالي يزيد ذلك الفساد الإداري من حدة الفقر وفقاً لهذه الدراسة)، بينما لم يكن للبطالة أثر معنوي على الفقر.

وقد تميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بالنقطتين الآتيتين:

١- اختلاف مكان وزمان الدراسة: فمكان الدراسة هو (الجمهورية العربية السورية)، في حين أن زمان الدراسة هو فترة ما قبل الحرب على سورية(٢٠٠٠-٢٠١٠)م، وفترة الحرب على سورية ضمن فترة الحرب(٢٠١١ -2021)م.

٢- عمدت هذه الدراسة إلى التركيز على دور الحكومة الإلكترونية لمعالجة ظاهرتي الفقر والفساد، وهذا ما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة.

الإطار النظري للبحث:

أولاً : مفهوم الفقر وأنواعه وأسبابه وقياسه:

يعرف البنك الدولي الفقر بأنه حالة عدم الحصول على مستوى للمعيشة يعتبر لائقاً، أو كافياً، بواسطة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد. (Ali,٢٠٠٣)

كما يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPD الفقر على أنه عدم قدرة الأفراد على الحصول على الموارد كأن يكونوا أصحاء ومتعلمين، والفقر بهذا المفهوم يعني الحرمان المطلق. (UNDP,2012)

ويمكن تعريف الفقر بمفهومه العام على أنه "عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة". .(ESCWA, 2003)

فبالتالي فإن الفقر هو حالة حرمان ذات بعدين مادي ومعنوي، يتمثل البعد المادي في انخفاض دخل الفرد وعدم قدرته على تأمين حاجاته الأساسية من مأكل وملبس ومأوى، أما البعد المعنوي فيتمثل في عجز الفرد عن الوصول إلى الخدمات الأساسية من تعليم وطبابة ونقل ومياه نظيفة وغيرها من الخدمات التي تضمن له مستوى معيشي لائق. (Omran, 2014)

إلا أن الفقر ليس نوعاً واحداً بل أنواع متعددة، أهمهما ما يصنف وفقاً لأسلوب قياسه:

١-**الفقر المدقع:** وهو الفقر المتمثل بانخفاض مستوى الدخل، والذي لا يستطيع الفرد عنده الإنفاق على المواد الغذائية الأساسية، وبالتالي يعاني الفقير من أمراض سوء التغذية، أي أنه الحالة التي يعيش فيها الشخص أو الأسرة تحت خط الفقر الذي يُحدد بناء على مقدار الدخل اليومي الذي يكفي لتلبية أمس الاحتياجات الأساسية والمتمثلة بالغذاء، وبالتالي يعبر هذا الخط عن أشد درجات الفقر وهو ضعف التغذية، أي عدم القدرة على الحصول على التغذية الكافية ليعيش الفرد بصحة وحيوية ونشاط من حيث كمية هذه الأغذية وتنوعها بما يكفل له الحصول على عدد كافٍ من السعرات الحرارية بالإضافة على حصوله على كافة العناصر الغذائية لجسمه ليحيا حياه صحية ونشيطة. (Faraj, 2017)

٢- **الفقر المطلق:** وهو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله من الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية والتي لا تقتصر على الغذاء فقط بل تتعداه إلى والمسكن والملبس والتعلم والصحة والمواصلات، أي أن مفهوم خط الفقر المطلق أوسع وأشمل من مفهوم خط الفقر النسبي.(Ali,٢٠١٨)

٣-**الفقر النسبي:** الفقر النسبي هو نوع من الفقر ينجم عن سوء توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية دون وجود فقر مطلق. يمكن تحديد خط الفقر النسبي من خلال متوسط الدخل القومي، حيث يتم تصنيف الأشخاص الذين يحصلون على دخل أعلى من المتوسط بأنهم غير فقراء، بينما يتم تصنيف الذين يحصلون على دخل أقل من المتوسط بأنهم فقراء. الفقر النسبي يعبر عن نقص الموارد المالية والحصول على التعليم والرعاية الصحية لفئات معينة مما يجعلهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم بنفس المستوى المألوف لبقية المجتمع. (Al-٢٠١٦ Sayyed,)

ويعد الفقر ظاهرة معقدة ومتشابكة الأسباب، ومن المهم معرفة أسباب الفقر من أجل صياغة سياسات القضاء عليه، فمعرفة أسباب المشكلة ينير الطريق لحلها. وأهم أسباب الفقر هي:

أولاً:الأسباب الاجتماعية: والتي تتمثل بارتفاع معدلات النمو السكاني وما يولده من ضغط كبير على الموارد الطبيعية والاقتصادية، ويؤثر بشكل سلبي على توزيع الأصول المادية بسبب توزيعها بين عدد كبير من الورثة،

وانتشار الأمية لكون التعليم يسهم برفع إنتاجية العمال غير المهرة، وبالتالي رفع مستويات دخولهم الدنيا، بالإضافة إلى البطالة، فالبطالة تعني انعدام دخل العاطلين عن العمل، وبالتالي عدم قدرتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية لحياتهم وحياة عائلاتهم. (ILO,2003)

ثانياً:الأسباب الاقتصادية: إن سوء توزيع الدخول والثروات يؤدي إلى نشوء الطبقية في المجتمع واستحواذ فئة صغيرة على الثروة بينما يعاني الكثير من السكان من الفقر. كما تناقش التبعية الاقتصادية التي تجبر البلدان النامية على تكييف هياكلها الاقتصادية حسب مصالح الدول المتقدمة مما يزيد من حدة الفقر والجوع. كما تشير إلى فشل استراتيجيات التنمية التي تفرضها مؤسسات مالية دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الدول النامية مما يؤثر سلباً على مستوى معيشة الفقراء. (Lochner,2007)

ولقد ركزت معظم مقاييس الفقر على مستوى الدخل وتوزيعاته بين أفراد المجتمع، مثل مقياس فجوة الفقر، وهو الفجوة بين مستويات الإنفاق الملاحظة للأسر الفقيرة وخط الفقر، فهو يشير إلى حجم التحويلات المطلوبة لرفع مستويات إنفاق الأسر الفقيرة فوق خط الفقر، ومقياس حدة الفقر، وهو يقيس درجة عدم المساواة في التوزيع تحت خط الفقر، بحيث يعطي وزناً أكبر للأسر التي تأتي في قاع توزيع الدخل. (Gottschalk,2010)

إلا أن هنالك مقياس آخر يعتبر أحدث مقياس للفقر وهو (مؤشر الفقر البشري)(HPI) إذ أنه آخر مقياس مقدم للفقر من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) في تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٧م.

ثانياً: مفهوم الفساد وأنواعه ومظاهره وقياسه:

يعرف **البنك الدولي** الفساد على أنه "إساءة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة". (Worldbank,2023)

وتعرف **منظمة الشفافية الدولية** ظاهرة الفساد على أنها "استغلال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب شخصية".(Transparency International, 2007)

وللفساد أنواع عديدة حسب المجال أو القطاع الذي يجري فيه، وهي:

١-الفساد السياسي: ويعني سوء استخدام المسؤول السياسي للسلطة الموكلة له بهدف تحقيق مكاسب شخصية

-كزيادة ثروته وسلطته- وبصورة لا يجيزها القانون.(Massoudi ,٢٠٢٠)

٢- الفساد المالي والإداري: وهما مصطلحان غالباً ما يتلازمان، فالانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية غالباً ما يكون هدفها مكاسب مالية ومادية، والمخالفات المالية -خاصة المتعلقة بالمال العام- هي في النهاية انحرافات إدارية. (Laetam ,٢٠١٨)

٣-الفساد القضائي: وهو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية، والذي يسبب ضياع الحقوق وتفشي الظلم، وهو أخطر ما يهلك الحكومات والشعوب، لأن القضاء هو السلطة التي يعول عليها الناس لاستعادة حقوقهم المهضومة. (Bu Dahoush ,٢٠١٧)

ويتجسد الفساد في عدة مظاهر، وهي:

١-**الرشوة:** ويقصد بها كل ما يعطيه المواطن (الراشي) لموظف عام أو صاحب سلطة (المرتشي) لتنفيذ ما يريده الأول. وتنتشر الرشوة لدى الموظفين الذين يرفضون أداء مهامهم بدون مقابل مادي أو عيني.(٢٠١٧ ,ILO)

٢-**الوساطة:** وهو توسط أطراف وجهات معينة لدى الموظف العام، وذلك من خلال رجاء أو طلب من صاحب نفوذ أو مكانة اجتماعية أو سياسية، من أجل القيام بمهام أو تسهيلها، بما يخالف الأنظمة والقوانين، ويعود بالنفع على صاحب الطلب.(Basem,2019)

٣-**المحسوبية:** أي تحقيق ما يريده أصحاب النفوذ لمنافع معينة من خلال نفوذهم، دون استحقاقهم لتلك المنافع أصلاً.

٤-**المحاباة:** أي تفضيل جهة على جهة أخرى بغير وجه حق. (Ben Saeedah ,٢٠١٥)

٥-**الابتزاز:** هو الحصول على أموال من طرف ما، مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

٦-**التهرب الضريبي:** حيث يدفع رجال الأعمال الرشاوى للمسؤولين الحكوميين الفاسدين بغية حصولهم على تخفيض أو إعفاء ضريبي غير مستحق. (Abd Al Hameed; Hawwas ,٢٠١٣)

وقد تعددت وتنوعت مؤشرات قياس الفساد، وأهمها المؤشرات المُعتمَدة في المقارنات الدولية أو التي تسمى بالمؤشرات الدولية لقياس الفساد، ويعد أشهرها **(مؤشر الشفافية الدولية)(Transparency International Index)** الصادر عن **منظمة الشفافية الدولية (Transparency International Organization)**، إذ يعكس هذا المؤشر مدى وجود الفساد في دولة ما، وذلك على درجات من (٠) إلى (١٠٠)، بحيث تشير الدرجة(١٠٠) إلى الدولة الخالية من الفساد أي إلى الدولة التي تتمتع بدرجة شفافية كاملة، بينما تشير الدرجة (٠) إلى أن جميع المعاملات والعلاقات في الدولة ملطخة بالفساد أي إلى انعدام الشفافية في الدولة، أما الدرجات ما بين (٠) و(١٠٠) فتشير إلى مستويات متدرجة من الفساد أو الشفافية. (International Transparency,2021)

ثالثاً: الإطار النظري للعلاقة بين الفساد والفقر:

يؤثر الفساد على الفقر من خلال تأثيره على الاستثمارات الخاصة، إذ يرفع الفساد من تكاليف أداء الأعمال لبدء الاستثمارات الخاصة وترخيصها(أي زيادة كلف المشاريع)، من خلال الرشاوى المقدمة للفاسدين، مما يخفض من حجم الاستثمارات، وبالتالي يخفض عدد فرص العمل المتاحة أمام الأفراد، والذي يتسبب بتخفيض مستويات دخولهم ومعيشتهم، ويزيد من معدلات فقرهم. (Chetwynd et al ,٢٠03)

كما أن زيادة (كلف المشاريع) تنعكس في زيادة الأسعار النهائية لمنتجات تلك المشاريع، مما ينعكس على زيادة حجم إنفاق الأسرة للحصول على حاجاتها الأساسية من تلك السلع والخدمات، والذي يخفض من مستوى معيشة تلك الأسر، وبالتالي رفع من نسب فقرها، ويؤدي بدوره لحصول انحرافات اجتماعية فيها، تؤدي بأفراد تلك الأسر إلى ارتكاب جرائم الفساد. (Mohammad,2013)

انتشار الفساد يؤدي إلى تسرب الموارد المالية وتوجيهها إلى جيوب الفاسدين بدلاً من تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع. هذا يحرم الأفراد من الخدمات والفرص الاقتصادية، مما يزيد من معدلات الفقر وقد يؤدي لحدوث انحرافات اجتماعية. تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد ضروريان لدعم التنمية المستدامة وتعزيز العدالة والاستقرار الاجتماعي. (Rizki ,٢٠٢٢)

منظمة الشفافية الدولية تشير إلى أن الفساد يستهلك الأموال والمشاريع المعدة لمكافحة الفقر. الدول تعمل على برامج ومشاريع للتخفيف من الفقر عن طريق تقديم المعونات المالية وتوفير فرص العمل وتدريب الشباب وتقديم القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة. الفساد يعرقل هذه المبادرات ويمنع الفقراء من الاستفادة منها بسبب تسرب الأموال للفاسدين وحصول أشخاص غير مستحقين على المعونات على حساب الفقراء. (Transparency International ,٢٠08)

الفساد يؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي والتنافسية، حيث يؤدي إلى هجرة الكفاءات الوطنية ويمنع تحقيق قيم مضافة للاقتصاد من خلال تقديم الرشاوى والمحسوبيات وضعف الاستثمارات. يقلل الفساد من المنافسة الشرعية بين الاستثمارات ويزيد من احتمال تقديم سلع وخدمات ذات جودة منخفضة وأسعار مرتفعة. هذا يؤثر سلباً على جودة حياة الأفراد من خلال تدهور البطالة وضعف الفرص الوظيفية، مما يزيد من معدلات الفقر ويؤثر على مستوى معيشتهم. (Ma'awshi ,٢٠21)

النتائج والمناقشة:

دراسة العلاقة بين الفساد ونسب الفقر البشري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)م (فترة ما قبل الحرب على سورية):

تم اعتماد **مؤشر مدركات الفساد** الصادر عن **منظمة الشفافية الدولية**، وتتراوح قيمته بين (٠) و(١٠٠)، بحيث تشير الدرجة(١٠٠) إلى الدولة الخالية من الفساد أي إلى الدولة التي تتمتع بدرجة شفافية كاملة، بينما تشير الدرجة (٠) إلى أن جميع المعاملات والعلاقات في الدولة ملطخة بالفساد أي إلى انعدام الشفافية في الدولة، أما الدرجات ما بين (٠) و (١٠٠) فتشير إلى مستويات متدرجة من الفساد أو الشفافية. (Transparency International ,

٢٠19)

الجدول رقم (١) صافي ومعدل الفقر البشري في سورية خلال الفترة (2000-2010)م

السنوات	معدل الفقر البشري (كنسبة مئوية) (HPI)		قيمة مؤشر الشفافية الدولية(كأجزاء من مئة)
٢٠٠٠	15.7		٢٦
٢٠٠١	18.7		٢٦
٢٠٠٢	16.2		١٧
٢٠٠٣	18.8		٢٠
٢٠٠٤	13.7		١٨
٢٠٠٥	13.8		١٣
٢٠٠٦	14.4		١٤
٢٠٠٧	13.6		١٣
٢٠٠٨	13.6		١٣
٢٠٠٩	12.6		١٤
٢٠١٠	11.1		١٣

Source(1):Transparency International Reports for Mentioned Years ,Source(2):Human Development Reports.

بعد تحويل البيانات السابقة إلى ربع سنوية(بيانات ربعية) (نظراً لعدم كفاية حجم البيانات السنوية)، تم دراسة استقرارية السلسلتين الزمنيتين المدروستين بالاعتماد على اختبار(ديكي فولر الموسع) لكل من مؤشري الفساد والفقر، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (٢) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل من مؤشر الفقر البشري ومؤشر الشفافية الدولية

المتغير	نتيجة الاختبار	درجة الاستقرارية
مؤشر الفقر البشري	مستقر(ثابت + اتجاه)	عند المستوى
مؤشر الشفافية الدولية	مستقر(بدون ثابت وبدون اتجاه)	عند الفرق الأول

ولتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين المدروسين، يجب أولاً تحديد درجة تأخير المسار VAR وهذا بالاعتماد على المعيار AIC ، ولذلك نختار القيمة الأصغر لهذا المعيار من الجدول التالي وهي ٤، أي أن درجة التأخير هي ٤.

الجدول رقم (٣) نتائج اختبار AIC

درجات التأخير	AIC
٠	٠.٧٠٦٩٣٩
١	-٣.٥٩٨٠٢٣
٢	-٦.٢٦٦٠٥٨
٣	-١٠.٥٨٩٨١
٤	-١٠.٧٦٥٠٥*
٥	-١٠.٦٧٣٠٣

وقد تم الاعتماد على اختبار (جرانجر) لاختبار وجود علاقة سببية بين السلسلتين المستقرتين لمتغيري الدراسة وكانت النتائج كالآتي:

اختبار جرانجر ثنائي الاتجاه

العينة: 2000Q1 - 2010Q4

درجة التأخير: ٤

فرضيتي العدم	المشاهدات	إحصائية فيشر	المعنوية
الفقر البشري لا يسبب الفساد	٢٤	٠.١٦٣٧٦	٠.٩٥٣٥
الفساد لا يسبب الفقر البشري		١.٤٥٤٥٣	٠.٢٦٥٠

إذ تبين نتائج اختبار (جرانجر) عدم وجود علاقة سببية بين متغيري الفساد والفقر، وفي كلا اتجاهي هذه العلاقة.(وذلك لأن قيمة معنوية اختبار (جرانجر) كانت أعلى من ٠.٠٥ وفي كلا اتجاهي العلاقة مما يعني قبول فرضية العدم في لكلا اتجاهي العلاقة). إذ أن الفساد لا يسبب الفقر كما أن الفقر لا يسبب الفساد، ويفسر ذلك بكون سورية قبل الحرب قد صنفت من الدول ذات مستوى التنمية البشرية المتوسطة- وذلك وفقاً لمؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٠م-ويفسر ذلك بمجانية التعليم والصحة. وهذا ما أدى إلى عدم

ظهور علاقة سببية بين الفساد والفقر قبل الحرب، باعتبار أن مستوى التنمية البشرية هو من أهم محددات المؤثرة على الفقر، وذلك لكون سهولة الوصول إلى التعليم والصحة هي من أهم محددات الفقر.

دراسة العلاقة بين الفساد ونسب الفقر المادي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)م (فترة الحرب على سورية):

على الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة لواقع الفقر البشري في سورية خلال فترة الحرب، إلا أنه أمكن للباحث الاعتماد على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر يعكس الفقر البشري خلال فترة الحرب كونه يشير إلى متوسط مستوى معيشة المواطن وذلك وفقاً لمنظمة العمل الدولية(ILO). (ILO,2014)

إلا أن الباحث لم يستطع الحصول على بيانات تمكنه من احتساب مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لما بعد عام ٢٠٢١م. على الرغم من توافر قيمة مؤشر الشفافية لعام ٢٠٢٣م، مما اضطر الباحث إلى اقتصار تحليله على الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)م.

الجدول رقم (٤) قيمة مؤشر الشفافية الدولية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2011-2021)م

السنوات	قيمة مؤشر الشفافية الدولية(كأجزاء من مئة)		متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ (ألف ليرة سورية)(كمؤشر للفقر البشري)
٢٠١١	26		142411.6176
٢٠١٢	٢٦		102443.6804
٢٠١٣	١٧		73661.48822
٢٠١٤	٢٠		64484.44904
٢٠١٥	١٨		60308.35856
٢٠١٦	١٣		55096.93836
٢٠١٧	١٤		53392.4365
٢٠١٨	١٣		52840.77579
٢٠١٩	١٣		52207.78626
٢٠٢٠	١٤		50866.32889
٢٠٢١	١٣		50294.32727

Source(1): Transparency International Reports for Mentioned Years, Source(2): Central Bureau of Statistics in Syria.

لجأ الباحث إلى تحويل البيانات السنوية السابقة إلى بيانات ربيعة(أي ربع سنوية) بالاعتماد على برنامج Eviews9، نظراً لعدم كفاية البيانات السنوية للتحليل وقد كانت النتائج كالتالي:

أولاً: نتائج اختبار جذر الوحدة لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

الجدول رقم (٥) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل من مؤشرات ومؤشر الشفافية الدولية

المتغير	نتيجة الاختبار	درجة الاستقرارية
مؤشر الشفافية الدولية	مستقر(ثابت +اتجاه)	عند الفرق الأول
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(ألف ليرة سورية)	مستقر(ثابت)	عند المستوى

ولتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين المدروسين، يجب أولاً تحديد درجة تأخير المسار VAR وهذا بالاعتماد على المعيار AIC ، ولذلك نختار القيمة الأصغر لهذا المعيار من الجدول التالي وهي ٤، أي أن درجة التأخير هي ٥. كما يوضحها الجدول(٦):

الجدول رقم (٦) نتائج اختبار AIC

درجات التأخير	AIC
٠	25.75792
١	22.94829
٢	23.12612
٣	23.04194
٤	20.60848
٥	19.73920*

وقد تم الاعتماد على اختبار (جرانجر) لاختبار وجود علاقة سببية بين متغيري الدراسة وكانت النتائج كالآتي:

اختبار جرانجر ثنائي الاتجاه

العينة: 2011Q1 – 2021Q4

درجة التأخير:٥

فرضيتي العدم	المشاهدات	إحصائية فيشر	المعنوية
الفقر البشري لا يسبب الفساد	38	10.7734	0.000009
الفساد لا يسبب الفقر البشري		3.64487	0.0120

يلاحظ من نتائج التحليل السابق وجود علاقة سببية بكلا الاتجاهين بين الفساد وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتي تمثل إحدى مؤشرات الفقر، (وذلك لأن قيمة معنوية اختبار (جرانجر) كانت أقل من ٠.٠٥ وفي كلا اتجاهي العلاقة مما يعني رفض فرضية العدم في لكلا اتجاهي العلاقة والتي تنص على عدم وجود علاقة بين متغيري الفقر البشري والفساد لكلا اتجاهي العلاقة).

ولتحديد طبيعة هذه العلاقة وقوة هذه العلاقة، تم الاعتماد على معاملي الارتباط والتحديد، وكانت النتائج كالتالي:

قيمة معامل الارتباط	قيمة معامل التحديد
0.005035	٠.٠٠٠٠٢٥

إذ توضح قيمة معامل الارتباط الموجبة أن العلاقة بين المتغيرين المدروسين علاقة إيجابية(أي طردية)، أي كلما ارتفع مؤشر الشفافية(أي كلما انخفض الفساد– باعتبار أن الشفافية والفساد مؤشران متناقضان–) كلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي انخفض مستوى فقره، وهي نتيجة منطقية، وذلك لأن قيمة معامل الارتباط موجبة، أما قيمة معامل التحديد فقد كانت ٠.٠٠٠٠٢٥ وبالتالي فهي علاقة ضعيفة جداً، مما يدل على ضعف العلاقة المتبادلة بين الفساد والفقر. ويفسر ذلك بأن ظروف الحرب هي التي أدت إلى ارتفاع مستويات الفقر في سورية بشكل أكبر بكثير من تأثير نسب الفساد على الفقر، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى التدمير الذي لحق بالبنى التحتية(من شبكات كهرباء ومياه واتصالات ومواصلات) واللازمة لمزاولة الاستثمارات العامة والخاصة عملها، ولما تعرضت له المنشآت الاستثمارية العامة والخاصة من تدمير ونهب بالإضافة إلى هروب أغلب رؤوس الأموال

الخاصة إلى خارج سورية –باستثناء المحافظات الآمنة وهي اللاذقية وطرطوس والسويداء– مما أدى إلى انتشار البطالة نظراً لفقدان عدد كبير من العاملة السورية لفرص عملهم والتي كانت تؤمنها لهم تلك الاستثمارات، والذي أدى بدوره إلى رفع معدلات فقرهم.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

بالنسبة لفترة ما قبل الحرب على سورية: توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية بين الفساد والفقر لفترة ما قبل الحرب، وذلك لأن سورية كانت من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، بسبب مجانية التعليم والصحة، مما سهل على المواطنين السوريين الوصول لخدمتي التعليم والصحة، وأضعف من تأثير الفساد على الفقر.

بالنسبة للفترة المدروسة من الحرب على سورية: فعلى الرغم من وجود علاقة سببية بكلا الاتجاهين بين الفقر والفساد، إلا أن الفساد لم يؤثر بشكل كبير في رفع معدلات الفقر خلال فترة الحرب، بل كان السبب الأساسي في ارتفاع معدلات الفقر هو التدمير الذي لحق بالبنى التحتية، والتدمير والنهب الذي لحق بالمنشآت الاستثمارية العامة والخاصة، مما أدى إلى فقد الكثير من السوريين لفرص عملهم، وبالتالي ازداد فقرهم.

التوصيات:

على الرغم من عدم وجود علاقة بين الفساد والفقر لفترتي ما قبل الحرب وضعف تلك العلاقة خلالها، إلا أن تخفيض نسب كل منهما، يعتبر مطلباً أساسياً ولا سيما في الدول النامية، والمنكوبة بالحروب مثل سورية. فلذلك يعتبر تطبيق الحكومة الالكترونية في مرحلة إعادة الإعمار ركناً أساسياً لمعالجة هاتين الظاهرتين اللتان تعرقلا عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمرحلة إعادة الإعمار وما بعدها.

إذ تعتبر الحكومة الإلكترونية في سورية خطوة ضرورية وحيوية في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد، حيث أنها تساهم في تحسين جودة الخدمات الحكومية وتسهيل الوصول إليها للمواطنين، كما تسهم في تحسين كفاءة الإدارة الحكومية وتقديم خدمات أفضل بشكل أسرع وأكثر فاعلية.

من أجل تطبيق الحكومة الإلكترونية في سورية في ظل الحرب الحالية ومرحلة إعادة الإعمار، هناك بعض المتطلبات التي يجب توفيرها–وذلك من خلال التعاون والجهود المشتركة بين الحكومة السورية والشركات التكنولوجية والمنظمات الدولية لتوفير الأجهزة والبرمجيات والخدمات اللازمة لبناء البنية التحتية الإلكترونية، إذ يمكن للشركات التكنولوجية المساهمة في تطوير وتنفيذ حلول تقنية متطورة تدعم الإدارة الإلكترونية وتحسن خدمات الحكومة الإلكترونية في سورية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنظمات الدولية والمانحين تقديم الدعم المالي والتقني لمساعدة سورية في جهود إعادة الإعمار وتطوير البنية التحتية الإلكترونية، وهذا يتطلب التوصل إلى تسوية سياسية واستقرار سياسي وذلك لتحقيق التعاون والتنسيق بين الحكومة السورية وهذه الشركات التكنولوجية والمنظمات الدولية بما يعزز الثقة بين جميع الاطراف المعنية– وتشمل متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية في سورية:

١. تأمين البنية التحتية التكنولوجية: يجب أن يتم توفير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتطبيق الحكومة الإلكترونية، مثل الشبكات والأجهزة والبرمجيات الحديثة.

٢. توفير التدريب والتأهيل: يجب تدريب موظفي الحكومة على استخدام التقنيات الحديثة وتحسين مهاراتهم في التعامل مع النظم الإلكترونية.

٣. تحسين الأمن السيبراني: يجب توفير نظام أمان سيبراني قوي لحماية البيانات والمعلومات الحكومية من التسلل والاختراق.

٤. توفير قوانين وتشريعات: يجب وضع قوانين وتشريعات تنظم عمل الحكومة الإلكترونية وتحمي حقوق المواطنين وتضمن الشفافية والمساءلة.

٥. توفير الدعم الفني والتقني: يجب توفير خدمات الدعم الفني والتقني للمواطنين لمساعدتهم في استخدام الخدمات الحكومية الإلكترونية بكفاءة.

بالتزامن مع تحقيق هذه المتطلبات، يمكن للحكومة الإلكترونية أن تسهم بشكل كبير في تقديم الخدمات الحكومية بشكل أفضل وأكثر كفاءة للمواطنين، وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي، وبناء دولة حديثة تعتمد على التكنولوجيا في تقديم خدماتها.

ويجب أن يتم التمهيد لذلك ابتداءً من مرحلة الحرب على سورية، حيث يبرز دور الحكومة الالكترونية في تحسين عملية توزيع المساعدات على منكوبي الحرب على سورية، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال تحديد المستحقين لهذه المساعدات على أساس قاعدة بيانات إلكترونية عامة تشمل جميع سكان سورية مع معلومات وافية عن حجم ممتلكاتهم ودخولهم، وتتم على أساس قاعدة البيانات تلك، عملية الفهرسة الالكترونية للعائلات السورية إلى فقراء وغير فقراء حسب القيمة الحالية التقديرية لإجمالي ممتلكاتهم ودخولهم، بعد مقارنتها بقيمتي خط الفقر الأدنى والأعلى واللذان يتم تقديرهما من قبل الجهات الإحصائية في سورية. على أن يتم التوزيع بما يتلاءم مع شدة الفقر الذي تعاني منه كل عائلة، بحيث يتم إعطاء الحصص الأكبر من المساعدات إلى العائلات الأكثر فقراً، وبما يتلاءم مع عدد أفراد كل عائلة، بحيث ينال كل فرد الحد الأدنى –على الأقل– من الحريرات الغذائية اليومية والمحددة من البنك الدولي. إلا أن تحقيق ذلك يتطلب بنية إحصائية وإدارية ومعلوماتية متطورة تعتمد على الحكومة الالكترونية في كافة جوانب معاملاتها الإدارية لضمان أقصى حد للشفافية، ولذلك يجب أن يكون التحول الرقمي أهم متطلبات الإصلاح المالي والإداري خلال فترة إعادة الإعمار، والذي بدوره يخفض من معدلات الفقر، مما يخفض من الميل لممارسة الفساد، ولتحقيق ذلك يحب وضع أولوية التحول الرقمي في خطة إعادة الإعمار بالتزامن مع أولوية إعادة إعمار البنى التحتية المدمرة –ولاسيما الكهرباء والاتصالات–، بما يحقق تكوين بنية تحتية بنية إحصائية وإدارية متطورة تؤمن الحد الأقصى من الشفافية والدقة في توفير البيانات ومعالجتها، وبالشكل الذي يضعف من ممارسات الفساد إلى أقصى حد.

المراجع:

- Abd Al Hameed,H; Hawwas,S. *The Importance of Strengthening The Work of Audit Committees In Addressing Financial Corruption In Algerian Economic Institutions*. The Journal of Economic and Financial Studies, Vol.1, No.6, 2013, 229_248.
- Abd Al lateef,E. *An analytical study of corruption and poverty in Egypt*. Arab Journal of Management. Vol.36, No.2, 2016, 3_25.
- Al-Fares, Abd Al-Razzak. *(2001). Poverty and Income Distribution in the Arab World.* Beirut: Center for Arab Unity Studies.

- Al-Fetlawi,Enas.(2017). *Manifestations of administrative and financial corruption and ways Confronting _ A theoretical study*. Bagdad: Integrity Commission _ Investigation Department.
- Ali, A. *Poverty: measurement indicators and policies.* Arab Planning Institute. Kuwait, Vol.1, NO.41,2003,1_20.
- Ali, A; Shallal,A. *Measuring And Analyzing The Relationship Between Some Indicators Of Macroeconomic Policies And The Poverty Rate For Selected Countries For The Period (2004_2014).*Al-Dananeer Journal, Vol.1, No.14, 2018, 1_38.
- Al-Laithi, Heba; Abu Ismail, Khaled; Hamdan, Kamal. (2008*). Poverty, Growth, and Income Distribution in Lebanon*. New York: United Nations.
- Al-Sayyed, A .*The Diversity of Concepts and Measures of Poverty and Human Development and The Extent of Their Reflection on Development Strategies with Application on The Egyptian Experience - a Critical Study*. Business Research Journal, vol 38, No.2,2016,1_53.
- □l_ Fatli□ □Ethar. *Administrative and financial corruption and its economic and social effects in selected countries.* Master's Thesis□University of Karbala.
- Aziza ,Abdullah Al-Naim, Urban Poverty and its Relation to Internal Migration, A Social Study of Some Inland Popular Neighborhoods in the City of Riyadh, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1st edition, 2009.
- Basem,M, *The role of governance in enhancing integrity and combating corruption: An analytical study of the transparency index and accountability index in the Kingdom of Saudi Arabia*, Journal of Umm Al-Qura University for Sharia and Islamic Studies, Vol.22, No.2, 2015, 27_44.
- Ben Saeedah, Ameen. *Financial and Administrative Corruption (Causes and Manifestations) Through Arab Indicators*. Journal of Law and Human Sciences - Economic Studies , Vol.22, No.2, 2015, 27_44.
- Bu Dahoush R;S, The institutional framework for combating corruption in Algeria: a step towards establishing good governance. Published Master Research, University of Abdul Rahman Mirah, Bejaia, 2017, 106.
- ESCWA. (2003).*Poverty and its measurement methods in the ESCWA region.* New York: United Nations.
- Faraj, Kh. *Poverty causes and effects Tariq neighborhood model* .Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, University of Babylon in Iraq, Vol.1, NO.36,2017,401_402.
- *International Transperncy Organization* . Report Corruption in Brazil, 2018 .On Link: https://www.transparency.org/en/report-corruption/brazil. Date 4/2/2024.
- *International Transperncy Organization.* Report Corruption in Norway 2021.On link: https://www.transparency.org/en/ report-corruption /index/norway .Date 4/2/2024.
- ILO.(2003), Geneva, Switzerland.
- ILO.(2017), Geneva, Switzerland.
- ILO.(2017), Geneva, Switzerland.

- Laetam, Khaled; Maskeen,Abd Al_Hafeez. *The Economic Effects of Financial and Administrative Corruption and Algeria's Efforts to Combat - a Reference to Algeria's Ranking in The Corruption Perceptions Index* .Journal of AL-RIYADA For Business Economics, University of Al-Nahrain University in Iraq, Vol.4, NO.7,2018,176_186.
- Lochner, Lance, (2007) " *Education and crime* " International Enclodia of Education.
- Ma'awshi, E. *Study The Impact Of Administrative Corruption On The Prevalence Of Poverty In Developing Countries For The Year 2019.* Journal of Economics and Finance, Vol.7, No.2, 2021, 245_262.
- Mohammad,W. *Corruption and its Impact on Poverty: A Reference to the Situation in Algeria.* The realms of politics and law**,** NO.8,2013,85_104.
- Nussaif, Mohammad. *Dimensions of the Interrelationship Between Poverty and Financial Corruption and Their Impact on Sustainable Economic Development in Iraq for The Period 2005* _ ٢٠١٩ Vol.6, No.3, 2023, 170_183.
- Massoudi,Ammar. The role of corruption in deepening the manifestations of poverty in Algeria_ Analytical and econometric study for the period 1996_2018. Published Master Research,Al _ Arabi Ben M'hidi University,Um Al_ Bawaki,2020,99.
- Musleh, A .(2013),*Integrity, transparency and accountability in the face of corruption.* Coalition for Integrity and Accountability.
- UNDP(2012).*Reducing Poverity.*
- Omran, Ahmad. Economic Growth and Poverty in Syria_ A Proposed Standard Model to Measure the Relationship between Growth and Poverty. Published Master Research, Damascus University, Damascus, 2014, 200.
- Omran, Ahmad. Economic Growth and Poverty in Syria_ A Proposed Standard Model to Measure the Relationship between Growth and Poverty. Published Master Research, Damascus University, Damascus, 2014, 200.
- Rizki, M; Solihati, K.*The Impact of Corruption, Inflation and Unemployment Towards Poverty In Indonesia*. Journal of Business Administration Economic & Entrepreneurship, Vol.4, No.1, 2022, 47_56.
- Saeedi,L & Ali,M. *The Impact of Corruption on the Economic Growth in North African countries during the period (2003-2019).*Journal of Ibdaa, Vol.12, No.1, 2022, 436_453.
- Sores, Rodrigo , R. (2015) "*welfare costs of crime common violence* " Journal of Economic studies , VOL.42, lssue1.
- Tabrah, H .*The Role of Corruption in Deepening Poverty in Iraq: The Social Cost of Corruption.* The Integrity and Transparency Magazine for Research and Studies,Vol.1, NO.6,2013, 7 – 36.
- Transparency International.(2007).*Global Corruption Report.* Berlin.
- Transparency International.(2008).*The Global Coalition Against Corruption.* Berlin.
- Transparency International.(201٩).*The Global Coalition Against Corruption.* Berlin.
- Transparency International.(2021).*The Global Coalition Against Corruption.* Berlin.
- Transparency International.(2024).*The Global Coalition Against Corruption.* Berlin.

- Unver, M; Koyuncu,J. *The Impact of Poverty on Corruption.* Journal of Economics Library,Vol.3, NO.4,2016, 632 – 642.
- *WorldBank*.Anticorruption Fact Sheet, UN, 2020 .OnLink:https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/2020/02/19/anticorruption-fact-sheet. Date 4/2/2024.
- Yunan, Z; Andini,A. *Corruption, Poverty, and Economic Growth (Causality Studies among Asean Countries).* Journal of Economics and Policy,Vol.2, NO.1,2018, 413 – 428.
- Gottschalk , pettier , " Theories of Finance crime " Journal of Financial crime . VOL . 17 . NO 2 , 2010
- .Ma'awshi, E. *Study The Impact Of Administrative Corruption On The Prevalence Of Poverty In Developing Countries For The Year 2019.* Journal of Economics and Finance, Vol.7, No.2, 2021, 245_262.
- *Human Development Index trends* .Human Development Report, UNDP, 2010 .On

  Link: www.hdr.undp.org . Date 4/2/2024.
- Al-Hayek,F. Social protection Networks and Its Role In Addressing Poverty's Phenomenon in Syria. Published Master Research, Damascus University, Damascus, 2017, 177.
- *International Committee of the Red Cross,2024.* On Link: https://www.icrc.org/ar/where-we-work/middle-east/syria. Date 4/2/2024.